

التي تسهم بأفراد عسكريين في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢^(١٢٥)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"لي الشرف أن أبلغكم أن رسالتكم المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢^(١٢٤) والمتعلقة بإضافة أحد البلدان الي قائمة الدول الأعضاء التي تسهم بأفراد عسكريين في سلطة الأمم المتحدة الإنتقالية في كمبوديا، قد عرضت على أعضاء المجلس، وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم."

وفي الجلسة ٣١٤٢، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في كمبوديا: تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٨٣ (١٩٩٢) (S/24800)"^(١٢٦).

القرار ٧٩٢ (١٩٩٢)

المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، و ٧٤٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢، و ٧٦٦ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، و ٧٨٣ (١٩٩٢) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٨٣ (١٩٩٢)^(١٢٣).

وإذ يشيد بصاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك، رئيس المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا، لجهوده المتواصلة لاستعادة السلم والوحدة الوطنية في كمبوديا.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بتنفيذ اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^(١١٠) وتصميمه على المحافظة على الجدول الزمني لتنفيذ عملية السلم المؤدي الى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣، واعتماد دستور وتشكيل حكومة كمبودية جديدة بعد ذلك.

وإذ يسلم بضرورة أن تستمر جميع الأطراف الكمبودية والدول المعنية والأمين العام في إجراء حوار عن كذب من أجل تنفيذ عملية السلم بفعالية.

وإذ يشير الى أن لجميع الكمبوديين، وفقا للمادة ١٢ من الاتفاق المتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا، الحق في تقرير مستقبلهم السياسي عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لإنشاء جمعية تأسيسية، والى أن الأحزاب السياسية الراغبة في الاشتراك في الانتخابات يمكن تشكيلها وفقا للفقرة ٥ من المرفق ٣ من ذلك الاتفاق.

وإذ يحيط المناقشة التي أجراها إنشاء المشاورات المعقودة في بيجين يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الرئيس المشاركان لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا بشأن إجراء انتخابات للرئاسة، وآراء الرئيسين التي شاركهما فيها الأمين العام بأن إجراء تلك الانتخابات يمكن أن يسهم في عملية المصالحة الوطنية ويساعد في تعزيز مناخ الاستقرار في كمبوديا.

وإذ يرحب بإنجازات الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في تنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يرحب بوجه خاص بالتقدم الجيد المحرز في تسجيل الناخبين،

وإذ يرحب أيضا بجهود السلطة لتعزيز علاقتها بالمجلس الوطني الأعلى وإشرافها على الهياكل الإدارية القائمة ومراقبتها لها، في جملة أمور، لضمان الاتفاق على أوسع نطاق ممكن على الأنظمة الأساسية للانتخابات، والموارد الطبيعية، والتعمير، والتراث الوطني، وحقوق الإنسان، وعلى العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وعلى مسألة المقيمين الأجانب والمهاجرين،

وإذ يلحظ الجهود التي تبذلها السلطة لمعالجة المخاوف التي أثارها حزب كمبوتشيا الديمقراطية، بما في ذلك اتخاذ خطوات التحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية والمستشارين والأفراد العسكريين من كمبوديا، والتعاون بصورة وثيقة بين السلطة والمجلس الوطني الأعلى بوصفه تجسيدا للسيادة الكمبودية، وإنشاء لجان استشارية تقنية لإسداء المشورة للمجلس الوطني الأعلى وللسلطة، وبسط إشراف السلطة على المجالات الإدارية الرئيسية الخمسة المنوطة بها في اتفاقات باريس ومراقبتها في المناطق التي تصل إليها السلطة، وإنشاء أفرقة عاملة في هذه المناطق لتمكين الأطراف من أن تشارك في الأنشطة التي تضطلع بها السلطة في هذه المجالات الرئيسية الخمسة وأن تحيط علما بها،

وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها تايلند واليابان لإيجاد حلول للمشاكل الراهنة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات باريس،

وإذ يعرب عن تقديره أيضا للجهود التي يبذلها الرئيس المشارك لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا في المشاورات التي تجري مع جميع الأطراف عملا بالقرار ٧٨٣ (١٩٩٢) لإيجاد سبيل لتنفيذ اتفاقات باريس تنفيذا كاملا،

وإذ يعرب عن استيائه لعدم وفاء حزب كمبوتشيا الديمقراطية بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس، وبخاصة فيما يتعلق باتاحة سبل وصول

السلطة دون قيود الى المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب لتسجيل الناخبين ولتحقيق الأغراض الأخرى للاتفاقات وفيما يتعلق بتطبيق المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار بشأن تجميع قواته وتسريحها،

وإذ يعرب عن استيائه لانتهاكات وقف إطلاق النار التي حدثت في الآونة الأخيرة وما ترتبه من آثار على حالة الأمن في كمبوديا، ويؤكد أهمية المحافظة على وقف إطلاق النار ويدعو جميع الأطراف الى الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد،

وإذ يدين الهجمات التي شنت ضد السلطة، وبخاصة إطلاق النار في الآونة الأخيرة على الطائرات العمودية التابعة للسلطة، وعلى موظفي تسجيل الناخبين،

وإذ يساوره القلق للحالة الاقتصادية في كمبوديا وأثرها على تنفيذ اتفاقات باريس،

١ - يؤيد تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٨٣ (١٩٩٢)؛^(٣٧)

٢ - يؤكد أن انتخابات إنشاء جمعية تأسيسية في كمبوديا ستجري في موعد لا يتجاوز شهر أيار/مايو ١٩٩٣؛

٣ - يحيط علما بقرار الأمين العام بتوجيه ممثله الخاص لكمبوديا لوضع خطط طوارئ لقيام سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بتنظيم وإجراء انتخابات للرئاسة، وإذ يشير علاوة على هذا الى أنه يجب أن يكون إجراء تلك الانتخابات مقترنا بإجراء الانتخابات المخططة لإنشاء جمعية تأسيسية، يطلب الى الأمين العام أن يقدم أي توصيات لعقد هذه الانتخابات الى مجلس الأمن لاتخاذ قرار في الموضوع؛

٤ - يطلب الى جميع الأطراف الكمبودية الى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع السلطة لهيئة جو سياسي محايد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنع المضايقات والتخويف والعنف السياسي؛

٥ - يقرر أن تشرع السلطة في الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣ في جميع مناطق كمبوديا التي تصل إليها السلطة بصورة كاملة وبحرية وذلك اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/١٩٩٣؛

٦ - يطلب الى المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا أن يواصل الاجتماع بانتظام برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانوك؛

٧ - يدين عدم وفاء حزب كمبودشيا الديمقراطية بالتزاماته؛

٨ - يطلب بأن يفي حزب كمبودشيا الديمقراطية على الفور بالتزاماته بموجب اتفاقات باريس المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا، الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١^(١١)، وأن يسهل دون إبطاء الوجود الكامل للسلطة في المناطق الخاضعة لسيطرته، وألا يعوق تسجيل الناخبين في تلك المناطق، وألا تعرقل أنشطة الأحزاب السياسية الأخرى في تلك المناطق، وأن ينفذ بالكامل المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، وبخاصة التجميع والتسريح، فضلاً عن جميع الجوانب الأخرى لاتفاقات باريس، مع الأخذ في الاعتبار أن على جميع الأطراف في كمبوديا ذات الالتزامات بتنفيذ اتفاقات باريس؛

٩ - يحث حزب كمبودشيا الديمقراطية على الاشتراك بالكامل في تنفيذ اتفاقات باريس، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالانتخابات، ويطلب الى الأمين العام والى الدول المعنية أن يظلوا مستعدين لمواصلة الحوار مع حزب كمبودشيا الديمقراطية لتحقيق هذا الغرض؛

١٠ - يطلب الى من يعينهم الأمر ضمان اتخاذ تدابير وفقاً لأحكام المادة السابعة من المرفق الثاني من الاتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا لمنع إمداد المناطق التي يحتلها أي طرف كمبودي لا يمثل للأحكام العسكرية لهذا الاتفاق بمنتجات النفط، ويطلب الى الأمين العام أن يدرس وسائل تنفيذ تلك التدابير؛

١١ - يتعهد بالنظر في اتخاذ تدابير مناسبة تنفذ في حالة قيام حزب كمبودشيا الديمقراطية بعرقلة تنفيذ خطة السلم، مثل تجميد ممتلكات الحزب الموجودة خارج كمبوديا؛

١٢ - يدعو السلطة الى إقامة جميع ما يلزم من نقاط المراقبة على الحدود، ويطلب من الدول المجاورة أن تتعاون تعاوناً تاماً في إنشاء نقاط المراقبة تلك والمحافظة عليها ويطلب الى الأمين العام أن يجري مشاورات فورية مع الدول المعنية فيما يتعلق بإنشائها وتشغيلها؛

١٣ - يؤيد قرار المجلس الوطني الأعلى المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بفرض حظر مؤقت على تصدير جذوع الشجر من كمبوديا لحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا، ويطلب من الدول ولا سيما الدول المجاورة، أن تحترم هذا الحظر المؤقت بعدن استيراد تلك الجذوع، ويطلب من السلطة أن تتخذ التدابير المناسبة لكفالة تنفيذ هذا الحظر المؤقت؛

١٤ - يطلب من المجلس الوطني الأعلى أن ينظر في اعتماد حظر مؤقت مماثل على المعادن والأحجار الكريمة لحماية الموارد الطبيعية لكمبوديا؛

١٥ - يطلب جميع الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بمراعاة وقف إطلاق النار ويطلب إليها أن تمارس ضبط النفس؛

١٦ - يطلب من السلطة أن تواصل رصد وقف إطلاق النار وأن تتخذ تدابير فعالة

٢٢ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد النظر.

اتخذ في الجلسة ٣١٤٣ بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين).

مقررات

عقب مشاورات أجريت في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أدلى رئيس المجلس الى وسائل الإعلام بالبيان التالي نيابة عن أعضاء المجلس^(٩٣):

"يود أعضاء مجلس الأمن أن يعربوا عن بالغ قلقهم واستيائهم إزاء تزايد عدد الهجمات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين في شتى عمليات حفظ السلم.

"وقد سجل في الأيام القليلة الماضية عدد من الحوادث الخطيرة تعرض لها موظفون عسكريون ومدنيون يعملون مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وقوة الأمم المتحدة للحماية.

"ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، قتل في أويجي، شمالي أنغولا، مراقب شرطة برازيلي يعمل مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، نتيجة لاندلاع معارك بين قوات الاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لأنغولا والقوات الحكومية، حوصر خلالها مخيم البعثة بين نيران الجهتين المتقاتلتين. ويعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم مع حكومة البرازيل ومع أسرة الفتيق ويقدمون لهما أحر تعازيهم.

لمنع تكرار أو تصاعد القتال في كمبوديا، وكذلك منع حوادث قطع الطرق وتهريب الأسلحة:

١٧ - يطالب أيضا بأن تتخذ جميع الأطراف جميع الإجراءات اللازمة لحماية أرواح وأمن أفراد السلطة في جميع أنحاء كمبوديا بما في ذلك اصدار تعليمات فورية بهذا المعنى لقادتهم على الفور وإبلاغ إجراءاتهم الى الممثل الخاص للأمين العام:

١٨ - يطلب الى الأمين العام أن ينظر في الآثار التي يترتبها عدم قيام حزب كمبوتشيا الديمقراطية بتجميع قواته وتسريحها وأن يتخذ في مواجهة هذه الحالة جميع الخطوات المناسبة لكفالة تنفيذ العملية الانتخابية بنجاح:

١٩ - يطلب أيضا الى الأمين العام أن يبحث الآثار التي تترتبها إمكانية التنفيذ غير الكامل لأحكام نزع السلاح والتسريح المنصوص عليها في اتفاقات باريس على الأمن في كمبوديا بعد الانتخابات، وتقديم تقرير عنها:

٢٠ - يدعو الدول والمنظمات الدولية التي تقدم مساعدة اقتصادية لكمبوديا الى عقد اجتماع لاستعراض الحالة الراهنة للمساعدة الاقتصادية المقدمة الى كمبوديا في أعقاب المؤتمر الوزاري المعني بإنعاش وتعمير كمبوديا الذي عقد في طوكيو في ٢٠ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢:

٢١ - يطلب كذلك الى الأمين العام أن يقدم الى مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وعن أي تدابير أخرى قد تكون ضرورية ومناسبة لكفالة تحقيق الأهداف الأساسية لاتفاقات باريس: